المستخلص

لا يمكن لاحد انكار أهمية المال العام والدور الذي يضطلع به في تحديد مسار الدولة ، ومن هنا بات حماية المال العام والحرص عليه هدفاً لكل الأنشطة . ولما كان عقد الأشغال العامة يرتبط بإنجاز المشاريع الكبرى في الدولة ، فهو يتطلب تخصيصات مالية وفيرة على ضوء الكلف التخمينية المقدرة لتلك المشاريع، ولذلك فهو مشغل لأيدي عاملة كثيرة ، وموظف لرؤوس أموال هائلة .

وقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة ان اعداد الكلفة التخمينية تمر بمجموعة من الإجراءات الأساسية السابقة على الإعلان عنهُ ، تلك التي تتعلق بعمليات حصر وتحديد الاحتياجات الفعلية والضرورية لها، فضلاً عن وضع المواصفات الفنية والشروط الخاصة بمحل التعاقد وبكيفية وضعهُ موضع التنفيذ، و تقوم جهة الإدارة المعنية بتحديد تلك الشروط والمواصفات الفنية ومن ثم يتم تحديد الكلفة التخمينية وفقاً سعر السائد في السوق،

اذ نلاحظ ان مرحلة اعداد الكلفة التخمينية لا يمكن إنجازها من قبل خبير واحد وانما فريق من الخبراء كل حسب تخصصهُ حيثُ يقوم خبراء التسويق بأعداد دراسة السوق والمهندسون والفنيون بأعداد الدراسة الفنية والهندسية، في حين يقوم الخبراء الماليون بأعداد الدراسة المالية والاقتصادية.

وتبين لنا ان اغلب الجهات الحكومية تفتقر الى القيام في اعداد التصاميم وجداول الكميات لأغلب المشاريع التي تقوم بها وعدم تدوين البيانات التفصيلية عن الفقرات وعن اسعارها ، مما أدى إلى إصدار أوامر تغيير عديدة ومنح مدد إضافية فضلاً عن زيادة في الكلف المخصصة في المشاريع التي تقوم بها الإدارة ، والسبب يعود الى عدم إعداد دراسة للمشروع وفق أسس علمية صحيحة ، وتتم الرقابة من خلال متابعة اليات التنفيذ وفق الشروط والمواصفات المعدة مسبقاً ومقارنة الكلفة التخمينية مع الكلفة الفعلية التي أنجزت المشروع بها .